

جمهورية مصر العربية



رئاسة الجمهورية

الوقائع المصرية

ملحق للجريدة الرسمية

الثنى ١٢ جنيها

السنة

١٩٥ هـ

الصادر فى يوم الإثنين ١٥ شوال سنة ١٤٤٣

الموافق (١٦ مايو سنة ٢٠٢٢)

العدد

١٠٨



محتويات العدد

رقم الصفحة

٣	٢٩٥٨ لسنة ٢٠٢٢	قرار وزير العدل رقم	٢٩٥٨ لسنة ٢٠٢٢	٣	وزارة العدل
٤	٧٠ لسنة ٢٠٢٢	قرار وزارى رقم	٧٠ لسنة ٢٠٢٢	٤	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
٢٧-١٦	٣٧ و ٣٦ لسنة ٢٠٢٢	قراران رقما	٣٧ و ٣٦ لسنة ٢٠٢٢	٢٧-١٦	وزارة السياحة والآثار
٣٤	٣٨٩ لسنة ٢٠٢١	قرار رقم	٣٨٩ لسنة ٢٠٢١	٣٤	محافظه البحيرة
٣٨	٣٠٨ لسنة ٢٠٢٢	قرار رقم	٣٠٨ لسنة ٢٠٢٢	٣٨	الهيئة العامة للرقابة المالية
٤٢-٤٠	قرار توفيق أوضاع جمعيتين	قرار توفيق أوضاع جمعيتين	قرار توفيق أوضاع جمعيتين	٤٢-٤٠	محافظه القاهرة مديرية التضامن الاجتماعى
٥٣-٤٤	قرارات قيد جمعيات	قرارات قيد جمعيات	قرارات قيد جمعيات	٥٣-٤٤	وزارة التضامن الاجتماعى الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى بالذقهلية
٥٥	إعلانات الوزارات والهيئات والمصالح	إعلانات الوزارات والهيئات والمصالح	إعلانات الوزارات والهيئات والمصالح	٥٥	إعلانات مختلفة
-	إعلانات فقد	إعلانات فقد	إعلانات فقد	-	إعلانات فقد
-	إعلانات مناقصات وممارسات	إعلانات مناقصات وممارسات	إعلانات مناقصات وممارسات	-	إعلانات مناقصات وممارسات
-	إعلانات بيع وتأجير	إعلانات بيع وتأجير	إعلانات بيع وتأجير	-	إعلانات بيع وتأجير
-	حجوزات - بيوع إدارية	حجوزات - بيوع إدارية	حجوزات - بيوع إدارية	-	حجوزات - بيوع إدارية

قرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٢٩٥٨ لسنة ٢٠٢٢

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى والتوثيق والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ؛
وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ؛
وعلى قرار السيد المستشار وزير العدل الصادر بتاريخ ١٩٤٧/١٠/٢١ بتعيين عدد مكاتب التوثيق ومقر كل منها واختصاصه ومنها فرع توثيق نجع حمادى ؛
وعلى قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٤ بدمج مأمورية الشهر العقارى بنجع حمادى مع فرع توثيق نجع حمادى بمكتب الشهر العقارى بقنا تحت مسمى (مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بنجع حمادى) تتبع مكتب الشهر العقارى والتوثيق بقنا ويشمل اختصاصها الحدود الإدارية لمركز شرطة نجع حمادى شهراً وتوثيقاً ؛
وعلى مذكرة مصلحة الشهر العقارى والتوثيق المؤرخة ٢٠٢٢/٤/٩ ؛

قرار :

(المادة الأولى)

ينشأ فرع للتوثيق باسم (فرع توثيق مجمع الألمونيوم) يتبع مكتب الشهر العقارى والتوثيق بقنا ، ويكون مقره مجمع الألمونيوم بمدينة الألمونيوم - مركز نجع حمادى - محافظة قنا ، ويقوم بكافة أعمال التوثيق المختلفة فيما عدا ما استوجب القانون إجراؤه أمام دائرة الاختصاص المكانية أو النوعى فيظل انعقاد الاختصاص بشأنه لمأمورية شهر وتوثيق نجع حمادى ، على أن يعمل الفرع يومين هما (السبت ، الأحد) من كل أسبوع .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من ٢٠٢٢/٥/٢١

صدر فى ٢٠٢٢/٤/٢٨

وزير العدل

المستشار/ عمر مروان

وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

قرار وزارى رقم ٧٠ لسنة ٢٠٢٢

بتاريخ ٢٤/١/٢٠٢٢

باعتقاد تخطيط وتقسيم قطعة الأرض رقم (١١ج) بمساحة ٢,٣١ فدان

بما يعادل ١٢٥,٣,٩٧٠ م^٢ الواقعة بالحوض رقم (٢٦)

بالحزام الأخضر بمدينة ٦ أكتوبر

المخصصة للسيد/ محمد ثروت أبو المجد يوسف

لإقامة مشروع سكنى بمقابل عينى

وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن إنشاء المجمعات

العمرانية الجديدة ؛

وعلى قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٦ بتشكيل مجلس إدارة هيئة

المجمعات العمرانية الجديدة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل مجلس الوزراء ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٩ بتعيين وزير الإسكان

والمرافق والمجمعات العمرانية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم (٢٣٢) الصادر بتاريخ ٧/٦/٢٠٠٩ بشأن اعتماد القواعد

والاشتراطات البنائية المؤقتة لمناطق المخططات التفصيلية بالمدن والمجمعات

العمرانية الجديدة وفقاً لأحكام قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة الصادر بجلسته رقم (١٠٣) بتاريخ ٢٦/٢/٢٠١٧

بالموافقة على المذكرة المعروضة بشأن اقتراح التعامل مع الأراضى التى تم إلغائها

تخصيصها وفسخ عقدها مع شركة ٦ أكتوبر الزراعية لاستصلاح الأراضى فى ضوء

إمكانية تقنين وضع السادة المتعاملين مع الشركة ودراسة مدى إمكانية تغيير النشاط

من زراعى إلى عمرانى وذلك على النحو الموضح تفصيلاً بالمذكرة ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة الصادر بجلسته رقم (١٢٩) بتاريخ ٢٠١٩/٨/٥
بالموافقة على إقرار بعض الضوابط الخاصة بأسلوب التعامل مع السادة
المتعاملين على الأراضى الملغى تخصيصها لشركة ٦ أكتوبر الزراعية لاستصلاح
وتعمير الأراضى بالحزام الأخضر والبالغ مساحتها ١٢٤٩٤ فداناً بمدينة ٦ أكتوبر
وبمساحة ٣١٢٠ فداناً شرق السكة الحديد بمدينة حدائق أكتوبر واشتملت تلك الضوابط
ببندها العاشر على الاشتراطات البنائية لمشروعات التخطيط والتقسيم بأراضى
الحزام الأخضر ؛

وعلى عقد التخصيص المبرم بتاريخ ٢٠٢١/٦/٧ بين هيئة المجتمعات العمرانية
الجديدة والسيد/ محمد ثروت أبو المجد يوسف لقطعة الأرض رقم (١١ج)
بمساحة ٢,٣١ فدان بما يعادل ٢٩٧٠٣,١٢٥ م^٢ الواقعة بالحوض رقم (٢٦) بالحزام
الأخضر بمدينة ٦ أكتوبر بنشاط سكنى بمقابل عيني مع الاتفاق على تغيير نشاط قطعة
الأرض من زراعى إلى سكنى ؛

وعلى الطلب المقدم من المخصص له قطعة الأرض الوارد برقم (٤١٩٨٢٠)
بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٩ لاستصدار القرار الوزارى واعتماد التخطيط والتقسيم للمشروع
على قطعة الأرض رقم (١١ج) حوض رقم (٢٦) بالحزام الأخضر بمساحة ٢,٣١ فدان
بمدينة ٦ أكتوبر ؛

وعلى كتاب جهاز مدينة ٦ أكتوبر الوارد برقم (٤٢٢٨٣٧) بتاريخ ٢٠٢١/١١/٨
والمرفق طيه اللوحات النهائية للمشروع بعد المراجعة والتوقيع عليها من مسئولى الجهاز
وكذا كامل موقف قطعة الأرض النهائى (مالى - عقارى - تنفيذى - قانونى) ؛

وعلى البرنامج الزمنى المقدم للمشروع والمعتمد من الهيئة بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٩ ؛
وعلى الإفادة بسداد المصاريف الإدارية المستحقة نظير المراجعة الفنية واعتماد
التخطيط والتقسيم للمشروع الواردة بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٨ ؛

وعلى جدول عدم الممانعة من استصدار القرار الوزارى الموقع من القطاعات
والإدارات المختصة بالهيئة ؛

وعلى التعهدين المقدمين من وكيل المخصص له قطعة الأرض بالموافقة على
استمرار التعامل مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز مدينة ٦ أكتوبر وفقاً
للطلب المقدم منه فى تاريخ سابق على صدور حكم محكمة القضاء الإدارى الصادر
بجلسة ٢٠٢٠/١/٢١ فى الدعاوى أرقام ٤٢٢٥ لسنة ٦٧ ق ، ٦٤٦٥٧ لسنة ٧٠ ق ،

٦٤٤٣٤ لسنة ٧١ ق وبذات أسلوب التعامل واستغلال الأرض بنشاط سكنى والتنازل عن أعمال كافة آثار الحكم المشار إليه سلفاً مع اعتبار هذا التعهد جزءاً لا يتجزأ من العقد المبرم بينه وبين جهاز المدينة وعدم عرض وحدات المشروع للحجز والبيع إلا بعد موافقة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ؛

وعلى الموافقة الفنية لقطاع التخطيط والمشروعات بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز مدينة ٦ أكتوبر بعد مراجعة المستندات والرسومات المقدمة من السيد/ محمد ثروت أبو المجد يوسف باعتماد تخطيط وتقسيم قطعة الأرض رقم (١١ج) بمساحة ٢,٣١ فدان بما يعادل ٢م٩٧٠٣,١٢٥ الواقعة بالحوض رقم (٢٦) بالحزام الأخضر بمدينة ٦ أكتوبر لإقامة مشروع سكنى بمقابل عيني ووفقاً لأحكام قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية والقرار الوزاري رقم ٢٣٢ لسنة ٢٠٠٩ وقرار مجلس إدارة الهيئة الصادر بجلسته رقم ١٢٩ لسنة ٢٠١٩ ؛

وعلى مذكرة السيد د. مهندس معاون السيد الوزير المشرف على قطاع التخطيط والمشروعات بتاريخ ٢٠٢٢/١/١٣ والمنتهية بطلب استصدار القرار الوزاري المعروض ؛

قـرـر :

مادة ١ - يعتمد تخطيط وتقسيم قطعة الأرض رقم (١١ج) بمساحة ٢,٣١ فدان بما يعادل ٢م٩٧٠٣,١٢٥ (تسعة آلاف وسبعمائة وثلاثة أمتار مربعة و١٠٠/٢٥ من المتر المربع) الواقعة بالحوض رقم (٢٦) بالحزام الأخضر بمدينة ٦ أكتوبر والمخصصة للسيد/ محمد ثروت أبو المجد يوسف لإقامة مشروع سكنى بمقابل عيني ، وذلك طبقاً للحدود الموضحة على الخريطة المرفقة بهذا القرار والعقد المبرم بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٧ ، والتي تعتبر جميعها مكتملة لهذا القرار .

مادة ٢ - يلتزم المخصص له بالتعهد الموقع منه باستمرار التعامل مع الهيئة وجهاز المدينة وفقاً للطلب المقدم منه في تاريخ سابق على صدور حكم محكمة القضاء الإداري الصادر بجلسة ٢٠٢٠/١/٢١ في الدعاوى أرقام ٤٢٢٥ لسنة ٦٧ ق ، ٦٤٦٥٧ لسنة ٧٠ ق ، ٦٤٤٣٤ لسنة ٧١ ق ، وبذات أسلوب التعامل واستغلال الأرض بنشاط سكنى والتنازل عن أعمال كافة آثار الحكم المشار إليه سلفاً مع اعتبار هذا التعهد جزءاً لا يتجزأ من العقد المبرم بينه وبين جهاز المدينة .

مادة ٣- يلتزم المخصص له بالتعهد الموقع منه بعدم عرض وحدات المشروع للحجز أو البيع إلا بعد موافقة الهيئة ، وفى حالة مخالفة ذلك يتم إلغاء هذا القرار واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة فى هذا الشأن .

مادة ٤- يلتزم المخصص له بالاشتراطات البنائية المعمول بها كحد أقصى وبشرط عدم تجاوز قيود الارتفاع المسموح بها من قبل وزارة الدفاع .

مادة ٥- يلتزم المخصص له بتقديم الرسومات التنفيذية والمواصفات الفنية لأعمال شبكات المرافق فى إطار المخطط المقدم والمساحة المتعاقد عليها والبرنامج الزمنى المعتمد لدراستها واعتمادها من الهيئة قبل البدء فى التنفيذ .

مادة ٦- يلتزم المخصص له بموافاة جهاز المدينة المختص بالمستندات اللازمة لاستخراج التراخيص طبقاً لأحكام قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية .

مادة ٧- يلتزم المخصص له بتنفيذ المشروع على المساحة الواردة بالمادة (١) من القرار بعد استخراج التراخيص الواردة بالمادة (٦) من القرار ووفقاً للاشتراطات المرفقة والغرض المخصص له الأرض وبمراعاة البرنامج الزمنى المعتمد من الهيئة خلال خمس سنوات من تاريخ توفير المرافق الرئيسية (مصدر مياه إنشائي - طريق ممهّد) وفى حالة ثبوت ما يخالف ذلك يلغى هذا القرار ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة .

مادة ٨- يلتزم المخصص له بتوفير أماكن انتظار للسيارات طبقاً للشروط المرفقة بالقرار والكود المصرى للجراجات وتعديلاته .

مادة ٩- يلتزم المخصص له باستخدام أنظمة الطاقة الشمسية على النحو المعمول به بالهيئة .

مادة ١٠- يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ، وعلى جميع الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه .

وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

أ.د. مهندس/ عاصم عبد الحميد الجزار

الشروط المرفقة بالقرار الوزارى

المرفق باعتماد التخطيط والتقسيم للمشروع بقطعة الأرض رقم (١١ ج) حوض رقم (٢٦) بالحزام الأخضر بمساحة ٢,٣١ فدان بمدينة ٦ أكتوبر والمخصصة للسيد/ محمد ثروت أبو المجد يوسف

وذلك لإقامة نشاط سكنى بمقابل عينى

وفقاً للتعاقد المبرم بين الهيئة وسيادته بتاريخ ٢٠٢١/٦/٧

مساحة المشروع :

إجمالى مساحة المشروع ٢٩٧٠٣,١٢٥ م^٢ أى ما يعادل ٢,٣١ فدان .

مكونات المشروع :

- ١- الأراضى المخصصة للاستعمال السكنى بمساحة ٢٤٨٥١,٥٠ م^٢ أى ما يعادل ١,١٥٥ فدان وتمثل نسبة (٥٠%) من إجمالى مساحة أرض المشروع ، بإجمالى مساحة مبنية بالدور الأراضى للمباني السكنية (F.P) ٢م^٢ ٤٤٩ بما يعادل ٠,٣٤٥ فدان وتمثل نسبة (١٤,٩٤%) من إجمالى مساحة أرض المشروع .
- ٢- الأراضى المخصصة لغرف الأمن (F.P) بمساحة ٢م^٢ ٦,٤٣ أى ما يعادل ٠,٠٠١ فدان وتمثل نسبة (٠,٠٦%) من إجمالى مساحة أرض المشروع .
- ٣- الأراضى المخصصة للطرق الداخلية بمساحة ٢م^٢ ٢٠,٢٣ أى ما يعادل ٠,٤٨٢ فدان وتمثل نسبة (٢٠,٨٦%) من إجمالى مساحة أرض المشروع .
- ٤- الأراضى المخصصة للطرق الخارجية بمساحة ٢م^٢ ٩٣٧ أى ما يعادل ٠,٢٢٣ فدان وتمثل نسبة (٩,٦٥%) من إجمالى مساحة أرض المشروع .
- ٥- الأراضى المخصصة للمناطق الخضراء بمساحة ٢م^٢ ١٨٨٥,١٩٥ أى ما يعادل ٠,٤٤٩ فدان وتمثل نسبة (١٩,٤٣%) من إجمالى مساحة أرض المشروع .

المساحة المخصصة للإسكان :

الأراضي المخصصة للاستعمال السكنى بمساحة ٢٤٨٥١,٥٠م أى ما يعادل ١,١٥٥ فدان وتمثل نسبة (٥٠%) من إجمالي مساحة أرض المشروع ، بإجمالى مساحة مبنية بالدور الأرضى للمباني السكنية (F.P) ٢١٤٤٩م بما يعادل ٠,٣٤٥ فدان وتمثل نسبة (١٤,٩٤%) من إجمالي مساحة أرض المشروع ، وطبقاً لجدول قطع الأراضي التالى :

رقم القطعة	مساحة القطعة (م ^٢)	مساحة الدور الأرضى م ^٢ F.P	النسبة البنائية (%)	النموذج	عدد الوحدات	الارتفاع
١	٣٤٦	١٠٣,٥	%٢٩,٩١	فيلا منفصلة	١	بدروم + أرضى + أول
٢	٣٤٦	١٠٣,٥	%٢٩,٩١		١	
٣	٣٤٦,٥٠	١٠٣,٥	%٢٩,٨٧		١	
٤	٣٤٦,٥٠	١٠٣,٥	%٢٩,٨٧		١	
٥	٣٤٦,٥٠	١٠٣,٥	%٢٩,٨٧		١	
٦	٣٤٦,٥٠	١٠٣,٥	%٢٩,٨٧		١	
٧	٣٤٦,٥٠	١٠٣,٥	%٢٩,٨٧		١	
٨	٣٤٦,٥٠	١٠٣,٥	%٢٩,٨٧		١	
٩	٣٤٦,٥٠	١٠٣,٥	%٢٩,٨٧		١	
١٠	٣٤٦,٥٠	١٠٣,٥	%٢٩,٨٧		١	
١١	٣٤٦,٥٠	١٠٣,٥	%٢٩,٨٧		١	
١٢	٣٤٦,٥٠	١٠٣,٥	%٢٩,٨٧		١	
١٣	٣٤٧,٢٥	١٠٣,٥	%٢٩,٨٠		١	
١٤	٣٤٧,٢٥	١٠٣,٥	%٢٩,٨٠		١	
الإجمالى	٤٨٥١,٥٠	١٤٤٩			١٤	

**الاشتراطات البنائية لمشروعات التخطيط والتقسيم بأراضى الحزام الأخضر
وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم ١٢٩ لسنة ٢٠١٩ :**

لا تزيد النسبة البنائية المسموح بها على مستوى المشروع بالكامل على (١٥%) من إجمالي مساحة المشروع .

الارتفاع المسموح به لمناطق الإسكان (أرضى + أول + غرف سطح) وبما لا يتعارض مع قيود ارتفاع القوات المسلحة .

يسمح بإقامة مرافق خدمات بدور السطح (٢٥% من مسطح الدور الأرضى) بما لا يشكل فى مجموعها وحدة سكنية وطبقاً للمادة (١٠٤) من اللائحة التنفيذية لقانون البناء الصادر برقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاتهما ، وبما لا يتعارض مع قيود الارتفاع المسموح بها من قبل القوات المسلحة بالمنطقة .

ألا تزيد أطوال البلوكات المخصصة للاستعمال السكنى (قطع أراضى) على ٢٥٠م مقيسة من محور البلوك وفى حالة زيادة طول البلوك على ٢٥٠م يتم عمل ممر بعرض لا يقل عن ٦م وتكون المسافة من محور الممر ونهاية البلوك لا تزيد على ١٥٠م وطبقاً لقانون البناء الصادر برقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما .

المسافة بين البلوكات لا تقل عن ٦م كحد أدنى .

الردود داخل قطعة الأراضى السكنية : ٤م أمامى - ٣م جانبى - ٦م خلفى .

فى حالة طول الواجهة أقل من ٢٢,٥ يمكن أن يقل الردود الجانبى إلى ٢,٥م .

يسمح بإقامة دور بدروم بالمبانى السكنية يستخدم بالأنشطة المصرح بها (جراجات انتظار سيارات) .

يتم ترك ردود ٦م كحد أدنى من الحدود الخارجية وحد المبانى داخل المواقع

المطلبة على الطرق المحيطة أو حدود الجار .

النسبة البنائية لا تزيد على (٤٠%) للفيلاات المنفصلة ، (٤٥%) للفيلاات المتصلة وشبه المتصلة بكل قطعة أرض سكنية بما لا يتجاوز النسبة البنائية الإجمالية عن (١٥%) من إجمالى مساحة المشروع .

يتم الالتزام بتوفير أماكن انتظار سيارات وفقاً للكوود المصرى للجراجات وتعديلاته .

يسمح بإقامة غرف أمن وبوابات بالمشروع بحيث لا تزيد مساحة الغرفة الواحدة على ٢م^٩ وبارتفاع أرضى فقط وعلى أن تكون ضمن النسبة البنائية المسموح بها للمشروع (١٥%) .

الكثافة السكنية المسموح بها للمشروع ٤٥ شخصاً / فدان - والكثافة السكانية المحققة ٢٧ شخصاً / فدان .

جدول المساحات المبنية للدور الأرضى على مستوى المشروع :

النسبة المئوية من إجمالى أرض المشروع	المساحة المبنية بالمترا المربع	البيان
١٤,٩٤%	١٤٤٩	الإسكان F.P
٠,٠٦%	٦,٤٦	غرف الأمن F.P
١٥%	١٤٥٥,٤٦	الإجمالى

محمد ثروت أبوالمجد يوسف

وعنه/ وائل صلاح الدين بهلول

الإشتراطات العامة

- ١- يبلغ أقصى ارتفاع للمباني (أرضى + أول) ويسمح بإقامة دور البدروم بدون مسئولية جهاز المدينة عن توصيل المرافق لدور البدروم ويستخدم بالأنشطة المصرح بها بدور البدرومات (جراجات لانتظار السيارات) .
- ٢- يلتزم المالك بقيود الارتفاع المفروضة من قبل وزارة الدفاع للمنطقة .
- ٣- النسبة البنائية المسموح بها لكامل المشروع لا تزيد على (١٥%)
بعد أقصى من مساحة أرض المشروع .
- ٤- لا يجوز إقامة أية منشآت فى مناطق الردود .
- ٥- مرافق الخدمات بدور السطح بالمباني السكنية : هى الملحقات التى بنيت أعلى سطح البناء مثل آبار السلاالم والخزانات والغرف الخدمية التى لا تكون فى مجموعها وحدة سكنية بل تكون تابعة فى استعمالها لباقي وحدات البناء المقفلة المصرح بها على أن لا تزيد فى مجموعها على (٢٥%) من مسطح الدور الأرضى ووفقاً لإشتراطات الهيئة وطبقاً للمادة (١١٤) من اللائحة التنفيذية لقانون البناء الصادر برقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما .
- ٦- يتولى السيد/ محمد ثروت أبو المجد يوسف على نفقته تصميم وتنفيذ شبكات المرافق الداخلية من (مياه وصرف صحى ورى وكهرباء وتليفونات وغاز) وتوصيلها بالمباني وذلك طبقاً للرسومات المعتمدة من الهيئة وأن يقوم مالك قطعة الأرض بتشغيل وصيانة المرافق الداخلية بكافة أنواعها .
- ٧- يتولى السيد/ محمد ثروت أبو المجد يوسف على نفقته الخاصة تنسيق الموقع من ممرات وشبكة الرى وأعمدة الإنارة الداخلية لممرات المشاة وتنفيذ البدرورات والأرصفة والتبليطات والزراعة والتشجير والأعمال الصناعية والتكسيات وخلافه .

٨- يتولى السيد/ محمد ثروت أبو المجد يوسف على نفقته الخاصة تنفيذ الطرق الداخلية ورصفها طبقاً للرسومات ومواصفات المعتمدة من الهيئة مع ربط الطرق الداخلية بالطرق الرئيسية .

٩- يلتزم المالك بالسماح لمهندسى الجهاز بمتابعة التنفيذ وإجراء التفتيش الفنى للاشتراطات البنائية والترخيص الصادر للمباني وكذا التفتيش الفنى واعتماد العينات الخاصة بشبكات المرافق وفقاً للمواصفات والرسومات المقدمة من المالك والمعتمدة من الهيئة وجهاز المدينة .

١٠- يتولى المالك اعتماد رسومات ومواصفات أعمال الكهرباء من شركة توزيع الكهرباء .

١١- يتولى المالك على نفقته الخاصة صيانة الأعمال الموضحة فى الفقرات (٦، ٧، ٨) .

١٢- يتم الالتزام بتوفير أماكن انتظار سيارات بمناطق الإسكان طبقاً للكود المصرى للجراجات وتعديلاته .

١٣- يتم الالتزام بقانون البناء الموحد الصادر برقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ، والاشتراطات الواردة بقرار مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم ١٢٩ لسنة ٢٠١٩

١٤- يلتزم المالك بالبرنامج الزمنى المقدم منه والمعتمد من الهيئة .

١٥- الالتزام بالنموذج المحدد للسور والمعتمد من الهيئة .

طرف ثانٍ

المالك/ محمد ثروت أبو المجد يوسف

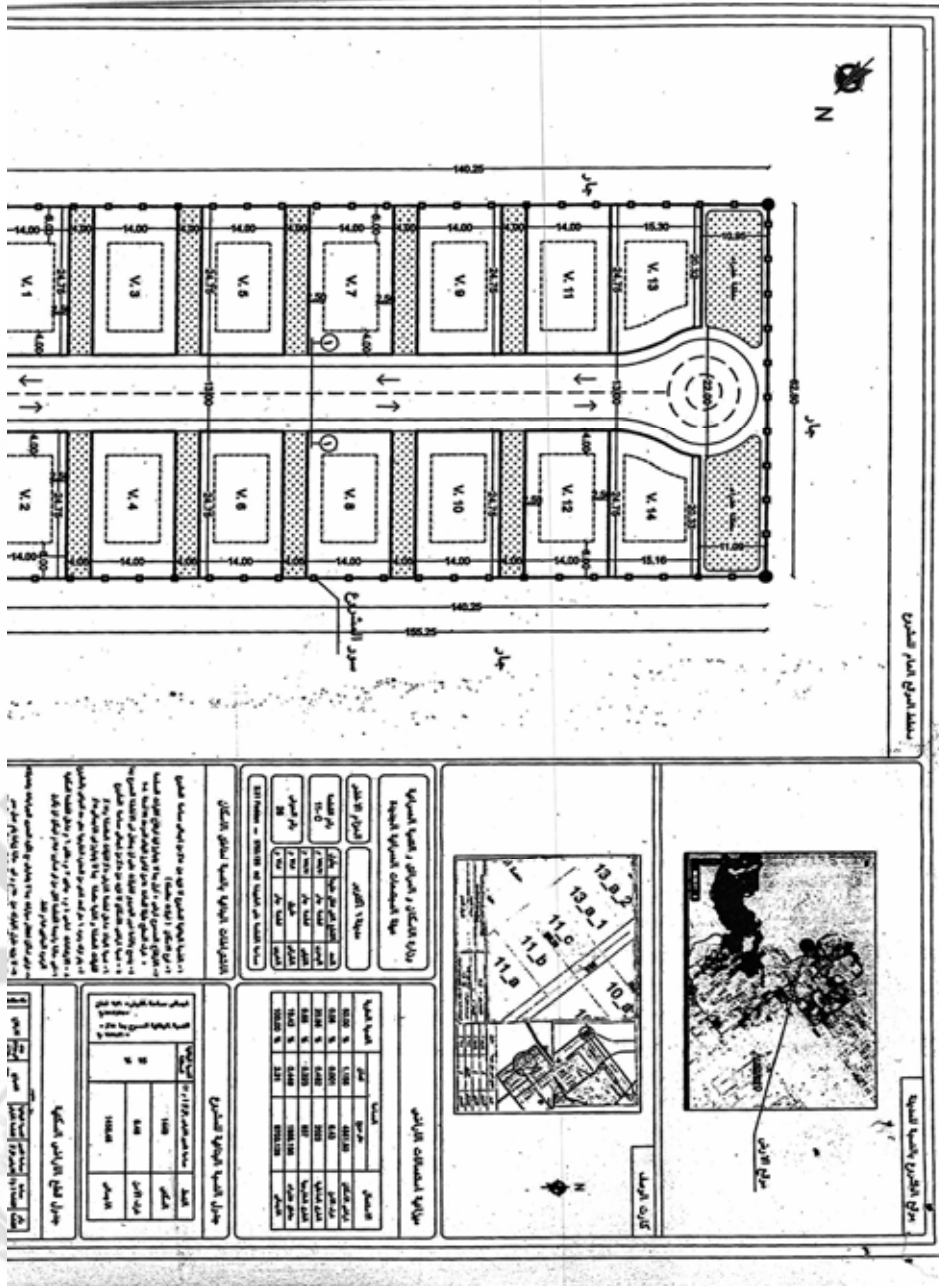
عنه الوكيل/ وائل صلاح الدين بهلول

طرف أول

معاون السيد الوزير

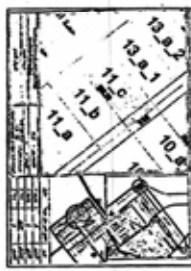
المشرف على قطاع التخطيط والمشروعات

د. مهندس/ وليد عباس عبد القوى



مخطط تقسيم ارض سكنية

موقع القطر السكنية الجديدة



موقع القطر السكنية الجديدة

موقع القطر السكنية الجديدة

بيانات المالكين و اسماهم و اقسامهم

اسم المالك	الرقم القومي	الجنس	اللقب
محمد احمد محمد	1000000000	م	محمد
فاطمة احمد محمد	1000000000	م	محمد

بيانات الممتلكات المرادية

الرقم القياسي	المساحة	القيمة
1000000000	1000	1000000000
1000000000	1000	1000000000

البيانات الفنية الخاصة بالقطر السكنية الجديدة

1- المساحة الكلية للقطر السكنية الجديدة: 10000 متر مربع.

2- المساحة المخصصة للقطر السكنية الجديدة: 10000 متر مربع.

3- المساحة المخصصة للقطر السكنية الجديدة: 10000 متر مربع.

4- المساحة المخصصة للقطر السكنية الجديدة: 10000 متر مربع.

5- المساحة المخصصة للقطر السكنية الجديدة: 10000 متر مربع.

6- المساحة المخصصة للقطر السكنية الجديدة: 10000 متر مربع.

7- المساحة المخصصة للقطر السكنية الجديدة: 10000 متر مربع.

8- المساحة المخصصة للقطر السكنية الجديدة: 10000 متر مربع.

9- المساحة المخصصة للقطر السكنية الجديدة: 10000 متر مربع.

10- المساحة المخصصة للقطر السكنية الجديدة: 10000 متر مربع.

موقع القطر السكنية الجديدة

موقع القطر السكنية الجديدة

موقع القطر السكنية الجديدة

موقع القطر السكنية الجديدة

موقع القطر السكنية الجديدة

موقع القطر السكنية الجديدة

موقع القطر السكنية الجديدة

معلومات العميل

اسم العميل / **شركة التخطيط والظهير للتجارة ارض**
 صياغة من ارض - قطعة ١٣ - جوار ٣٠
 ارض - قطعة ١٣ - جوار ٣٠

معلومات المشروع

نوع المشروع / **مبنى تجاري**
 مساحه المبنى / **١٠٠٠ م^٢**
 مساحه المبنى المخطط / **١٠٠٠ م^٢**
 مساحه المبنى الفعلي / **١٠٠٠ م^٢**

معلومات الموقع

رقم المخطط / **١٠٠٠ م^٢**
 رقم المبنى / **١٠٠٠ م^٢**
 رقم القطر / **١٠٠٠ م^٢**

معلومات المالك

اسم المالك / **شركة التخطيط والظهير للتجارة ارض**
 رقم المالك / **١٠٠٠ م^٢**
 رقم المبنى / **١٠٠٠ م^٢**
 رقم القطر / **١٠٠٠ م^٢**

معلومات المخطط

رقم المخطط / **١٠٠٠ م^٢**
 رقم المبنى / **١٠٠٠ م^٢**
 رقم القطر / **١٠٠٠ م^٢**

معلومات المبنى

رقم المبنى / **١٠٠٠ م^٢**
 رقم القطر / **١٠٠٠ م^٢**

معلومات المبنى المخطط

رقم المبنى المخطط / **١٠٠٠ م^٢**
 رقم القطر / **١٠٠٠ م^٢**

معلومات المبنى الفعلي

رقم المبنى الفعلي / **١٠٠٠ م^٢**
 رقم القطر / **١٠٠٠ م^٢**

معلومات المبنى الفعلي المخطط

رقم المبنى الفعلي المخطط / **١٠٠٠ م^٢**
 رقم القطر / **١٠٠٠ م^٢**

معلومات العميل

اسم العميل / **شركة التخطيط والظهير للتجارة ارض**
 صياغة من ارض - قطعة ١٣ - جوار ٣٠
 ارض - قطعة ١٣ - جوار ٣٠

معلومات المشروع

نوع المشروع / **مبنى تجاري**
 مساحه المبنى / **١٠٠٠ م^٢**
 مساحه المبنى المخطط / **١٠٠٠ م^٢**
 مساحه المبنى الفعلي / **١٠٠٠ م^٢**

معلومات الموقع

رقم المخطط / **١٠٠٠ م^٢**
 رقم المبنى / **١٠٠٠ م^٢**
 رقم القطر / **١٠٠٠ م^٢**

معلومات المالك

اسم المالك / **شركة التخطيط والظهير للتجارة ارض**
 رقم المالك / **١٠٠٠ م^٢**
 رقم المبنى / **١٠٠٠ م^٢**
 رقم القطر / **١٠٠٠ م^٢**

معلومات المخطط

رقم المخطط / **١٠٠٠ م^٢**
 رقم المبنى / **١٠٠٠ م^٢**
 رقم القطر / **١٠٠٠ م^٢**

معلومات المبنى

رقم المبنى / **١٠٠٠ م^٢**
 رقم القطر / **١٠٠٠ م^٢**

معلومات المبنى المخطط


رقم المبنى المخطط / **١٠٠٠ م^٢**
 رقم القطر / **١٠٠٠ م^٢**

معلومات المبنى الفعلي

رقم المبنى الفعلي / **١٠٠٠ م^٢**
 رقم القطر / **١٠٠٠ م^٢**

معلومات المبنى الفعلي المخطط

رقم المبنى الفعلي المخطط / **١٠٠٠ م^٢**
 رقم القطر / **١٠٠٠ م^٢**



الجمهورية العربية السورية
 وزارة التخطيط والبحث الاقتصادي
 دمشق - سورية

١٠٠٠ م^٢
 ١٠٠٠ م^٢
 ١٠٠٠ م^٢

وزارة السياحة والآثار

قرار رقم ٣٦ لسنة ٢٠٢٢

الصادر بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٤

وزير السياحة والآثار

بعد الاطلاع على قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن إنشاء المجلس الأعلى للآثار ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٥ لسنة ٢٠١٩ ؛
وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٤ ؛
وعلى مذكرة السيد الدكتور أمين عام المجلس الأعلى للآثار بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٩ ؛

قرر :

مادة أولى - إخضاع قطع الأراضي التالى بيانها والكائنة بناحية دير القصير -

مركز القوصية بمحافظة أسيوط ، لأحكام المادة (٢٠) من قانون حماية الآثار
رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ، وهى على النحو التالى :

القطعة الأولى : بمساحة (٥ف ، ٩ط ، ٦اس) اتجاه حوض الطبيعة نمرة ١٦

قطعة ٣٤ زمام دير القصير .

القطعة الثانية : بمساحة (٥ف ، ٢٠ط ، ٤اس) اتجاه القطعة (١ ، ٢) بحوض الدير

نمرة ١٩ زمام القصير .

القطعة الثالثة : بمساحة (٥ف ، ٢١ط ، ٤اس) ضمن القطعة ٣ بحوض الدير

نمرة ١٩ زمام دير القصير .

القطعة الرابعة : بمساحة (١١ ف ، ٢١ ط ، ٥ س) بعضها يقع بأراضى خارج زمام دير القصير وحدودها الجبل الشرقى ، والبعض الآخر ضمن القطعة ٩٢ بحوض الدير
نمرة ١٨ زمام دير القصير .

والموضحة الحدود والمعالم بالذاكرة الإيضاحية والخريطة المساحية وكشف الإحداثيات المرفقين .

مادة ثانية - يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم
التالى لتاريخ نشره .

وزير السياحة والآثار

أ.د/ خالد العنانى



صورة الكترونية لإعلانها عند التناول
المطابق لأبواب الأميرالية

المجلس الأعلى للآثار مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار السيد الأستاذ الدكتور وزير السياحة والآثار

بشأن إخضاع الأراضى بناحية دير القصير مركز القوصية بمحافظة أسيوط

تنص المادة (٢٠) من قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ والمستبدلة بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠١٨ على "لا يجوز منح تراخيص للبناء فى المواقع أو الأراضى الأثرية".

ويحظر على الغير إقامة منشآت أو مدافن أو شق قنوات أو إعداد طرق أو الزراعة فى المواقع أو الأراضى الأثرية أو فى المنافع العامة للآثار أو الأراضى الداخلة ضمن حرم الأثر أو خطوط التجميل المعتمدة .

كما لا يجوز غرس أشجار أو قطعها أو رفع أنقاض أو أحجار أو أخذ أتربة أو أسمدة أو رمال ، أو القيام بأى عمل يترتب عليه تغيير فى معالم هذه المواقع والأراضى إلا بترخيص من المجلس وتحت إشرافه .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على الأراضى المتاخمة التى تقع خارج نطاق المواقع المشار إليها ، والتى تمتد حتى مسافة ثلاثة كيلو مترات فى المناطق غير المأهولة ، أو للمسافة التى يحددها المجلس بما يحقق حماية بيئة الأثر فى غيرها من المناطق .

ويجوز بقرار من الوزير تطبيق أحكام هذه المادة على الأراضى التى يتبين للمجلس ، بناءً على الدراسات التى يجريها ، احتمال وجود آثار بها ، كما يسرى حكمها على الأراضى الصحراوية ، وعلى المناطق المرخص بعمل محاجر فيها .

وفى جميع الأحوال ، تشترط موافقة اللجنة المختصة قبل صدور الترخيص أو القرار الوزارى المنصوص عليهما فى الفقرتين الثالثة والخامسة من هذه المادة ، وذلك كله بالتنسيق مع وزارة الدفاع لأخذ رأيها فيما يتعلق بالمناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية والأراضى التى تخص وزارة الدفاع .

تنص المادة (٦٧) من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٧١٢ لسنة ٢٠١٠ والمعدلة بقرار وزير الآثار رقم ٣٦٥ لسنة ٢٠١٨ "تشكل بقرار من الوزير لجنتان دائمتان مختصتان بالآثار هما اللجنة الدائمة للآثار المصرية واليونانية والرومانية ، واللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية واليهودية" . كما تنص المادة (٧٠) من ذات اللائحة على : "تختص اللجنتان ، كل فيما يخصه بالنظر فيما يتعلق بشئون الآثار ، وعلى الأخص الموضوعات الآتية ٤- تحديد الأراضى المطلوب إخضاعها وفقاً لأحكام المادة (٢٠) من القانون إذا ما توافرت بها شواهد أثرية بناءً على الدراسات التى يجريها المجلس" . تقع الأراضى المطلوب إخضاعها بناحية دير القصير - مركز القوصية بمحافظة أسيوط .

حيث جاء بمحضر المعاينة فى ٢٠/١/٢٠٢٠ والمذكرة العلمية أن منطقة آثار دير القصير تقع شرق النيل وإلى الشرق من مدينة القوصية بحوالى ٣٥ كم وتعتبر من المناطق الأثرية الهامة الواقعة بدائرة منطقة آثار أسيوط الشمالية وذلك لما تحويه من جبانة أثرية أرضية ترجع إلى العصور المتأخرة وتنتشر عليها المظاهر الأثرية ويقوم على حراستها حراس آثار خصوصيين منذ زمن بعيد ، وهى مقسمة إلى أربعة مسطحات بإجمالى مساحة (٢٩ ف، ١٢س) وبيانها ما يلى :

القطعة الأولى : بمساحة (٥ف، ٩ط، ١٦س) وتقع بأراضى خارج الزمام أملاك دولة حدود الجبل الشرقى فى اتجاه حوض الطبيعة نمرة ١٦ قطعة ٣٤ زمام دير القصير وحدودها كما هى موقعة على اللوحة المساحية رقم (٢-٣-٦٣) "وأورنيك A" .

القطعة الثانية : بمساحة (٥ف، ٢٠ط، ٤س) وتقع بخارج الزمام أملاك دولة حدود الجبل الشرقى فى اتجاه القطعة (١ ، ٢) بحوض الدير نمرة ١٩ زمام القصير وحدودها كما هى موقعة على اللوحة المساحية رقم (١٠-٣-٦٣) "وأورنيك B" .

القطعة الثالثة : بمساحة (٥ف، ٢١ط، ١س) وتقع بخارج الزمام أملاك دولة حدود الجبل الشرقى ضمن القطعة ٣ بحوض الدير نمرة ١٩ وحدودها كما هى موقعة على اللوحة المساحية رقم (٢-٣-٦٣) "وأورنيك C" .

القطعة الرابعة : بمساحة (١١ف، ٢١ط، ٥س) بعضها يقع بأراضى خارج زمام دير القصير وحدودها الجبل الشرقى والبعض الآخر ضمن القطعة ٩٢ بحوض الدير نمرة ١٨ زمام دير القصير وحدودها كما هي موقعة على اللوحة المساحية رقم (٥٣٢/٦٠١،٥) "وأورنيك D" .

والمسطحات الأربعة المذكورة عاليه خالية تماماً من أى إشغالات ومحددة بعلامات حديدية وتنتشر عليها المظاهر الأثرية وترجع إلى العصر اليونانى الرومانى .
وإذ وافقت اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها بتاريخ ٢٤/٨/٢٠٢١ على إخضاع أراضى بناحية دير القصير مركز القوصية بمحافظة أسيوط بمساحة (٢٩ف ، ١٢س) طبقاً لما جاء بمحضر المعاينة المحرر فى ٢٠/١/٢٠٢٠ والمذكرة العلمية .

لذلك

فقد أعد مشروع القرار المرفق ويتشرف السيد الدكتور الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار برفعه للتفضل بالنظر وعند الموافقة بإصداره .

الأمين العام

للمجلس الأعلى للآثار

د/ مصطفى وزيرى



أحداثيات

دير القصير الموقع A

POINT	EASTING	NORTHING
1	601676.00	534642.00
2	601668.00	534778.00
3	601800.00	534801.00
4	601831.83	534622.00

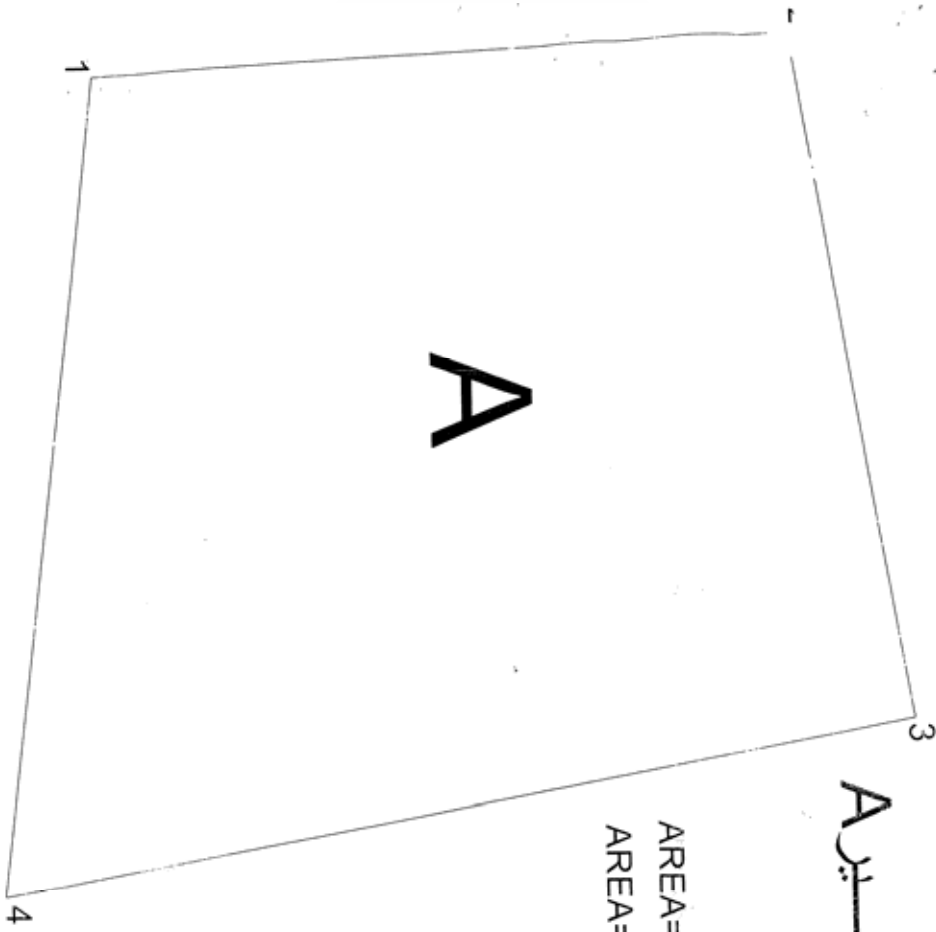


٢٥٠٠ م/م/م
١٠/٥/٢٠٢٢
١٠/٥/٢٠٢٢
١٠/٥/٢٠٢٢



٢٥

٢٥



دير القصر A

AREA=22696.49M²

AREA=5 9 16.05

Handwritten notes in Arabic script, including the name 'محمد عبد الله محمد' and other illegible text.

Handwritten signature or initials.



أحداثيات

دير القصير B,C

POINT	EASTING	NORTHING
1	602125.40	533119.00
2	602260.00	533101.00
3	602249.00	532941.00
4	602238.13	532779.00
5	602071.00	532794.00
6	602096.00	532939.00



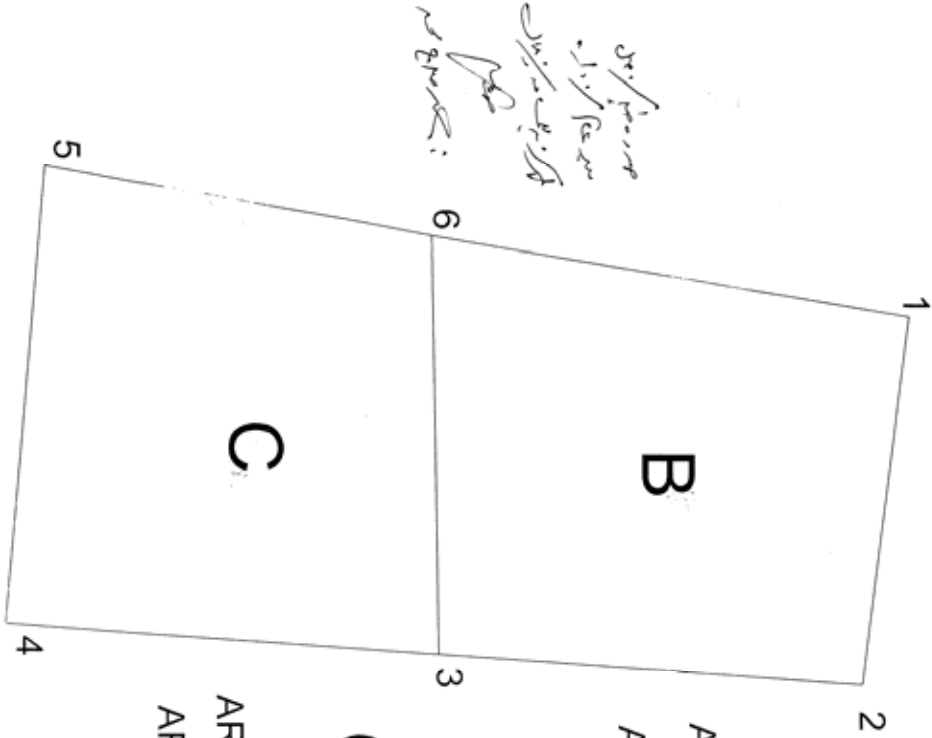
م. م. م. م. م. م.
م. م. م. م. م. م.
م. م. م. م. م. م.

م. م. م. م. م. م.



م. م. م. م. م. م.
م. م. م. م. م. م.

م



دير القصير B

AREA=24607.6M²

AREA=5 20 14.09

دير القصير C

AREA=24686.56M²

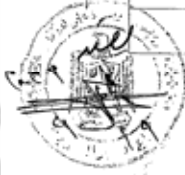
AREA=5 21 0.92



أحداثيات

دير القصير الموقع D

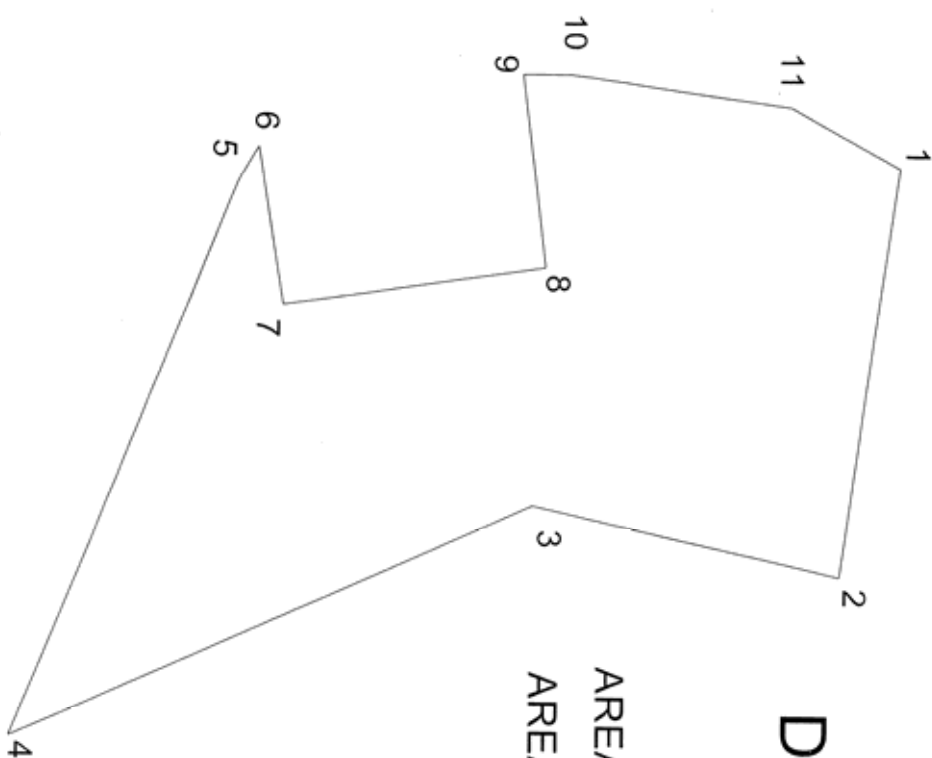
POINT	EASTING	NORTHING
1	602064.00	532706.00
2	602231.00	532681.00
3	602203.00	532551.00
4	602300.00	532332.00
5	602072.00	532427.00
6	602057.85	532435.61
7	602122.00	532446.00
8	602105.50	532556.00
9	602027.00	532546.22
10	602027.00	532567.00
11	602039.13	532659.00



مدير عام
مركز الدراسات والبحوث
مركز الدراسات والبحوث
مركز الدراسات والبحوث



مدير عام
مركز الدراسات والبحوث



تقرير القاصير D

AREA = 49921.51 M²

AREA = 11 21 5.03

مخبر
مخبر

مهمه طه/م/ب
سيرة/أ/ب
مركز التوثيق
م. طه
م. طه
م. طه
م. طه
م. طه
م. طه



وزارة السياحة والآثار

قرار رقم ٣٧ لسنة ٢٠٢٢

الصادر بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٤

وزير السياحة والآثار

بعد الاطلاع على قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن إنشاء المجلس الأعلى للآثار ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٥ لسنة ٢٠١٩ ؛
وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٧ ؛
وعلى مذكرة السيد الدكتور أمين عام المجلس الأعلى للآثار بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٩ ؛

قرر :

مادة أولى - إخضاع منطقة آثار نجع الدير الكائنة بمركز دار السلام بمحافظة
سوهاج البالغ مساحتها (١٠٩ ف ، ٢٣ ط ، ٢٣،٨٢٢ س) ، والموضحة الحدود والمعالم
بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية وكشف الإحداثيات المرفقين، لأحكام المادة (٢٠)
من قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣

مادة ثانية - يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم

التالى لتاريخ نشره .

وزير السياحة والآثار

أ.د/ خالد العنانى

المجلس الأعلى للآثار

مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار السيد الأستاذ الدكتور وزير السياحة والآثار

بشأن إخضاع منطقة آثار نجع الدير مركز دار السلام بمحافظة سوهاج

البالغ مساحتها ٢٤٦٢٠٩٠ م٢ بواقع (١٠٩ ف ، ٢٣ ط ، ٨٢٢,٢٣ س)

تنص المادة (٢٠) من قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ والمستبدلة بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠١٨ على "لا يجوز منح تراخيص للبناء فى المواقع أو الأراضى الأثرية".

ويحظر على الغير إقامة منشآت أو مدافن أو شق قنوات أو إعداد طرق أو الزراعة فى المواقع أو الأراضى الأثرية أو فى المنافع العامة للآثار أو الأراضى الداخلة ضمن حرم الأثر أو خطوط التجميل المعتمدة .

كما لا يجوز غرس أشجار أو قطعها أو رفع أنقاض أو أحجار أو أخذ أتربة أو أسمدة أو رمال ، أو القيام بأى عمل يترتب عليه تغيير فى معالم هذه المواقع والأراضى إلا بترخيص من المجلس وتحت إشرافه .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على الأراضى المتاخمة التى تقع خارج نطاق المواقع المشار إليها ، والتى تمتد حتى مسافة ثلاثة كيلو مترات فى المناطق غير المأهولة ، أو للمسافة التى يحددها المجلس بما يحقق حماية بيئة الأثر فى غيرها من المناطق .

ويجوز بقرار من الوزير تطبيق أحكام هذه المادة على الأراضى التى يتبين للمجلس ، بناءً على الدراسات التى يجريها ، احتمال وجود آثار بها ، كما يسرى حكمها على الأراضى الصحراوية ، وعلى المناطق المرخص بعمل محاجر فيها .

وفى جميع الأحوال ، تشترط موافقة اللجنة المختصة قبل صدور الترخيص أو القرار الوزارى المنصوص عليهما فى الفقرتين الثالثة والخامسة من هذه المادة ، وذلك كله بالتنسيق مع وزارة الدفاع لأخذ رأيها فيما يتعلق بالمناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية والأراضى التى تخص وزارة الدفاع .

تنص المادة (٦٧) من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٧١٢ لسنة ٢٠١٠ والمعدلة بقرار وزير الآثار رقم ٣٦٥ لسنة ٢٠١٨ "تشكل بقرار من الوزير لجننتان دائمتان مختصتان بالآثار هما اللجنة الدائمة للآثار المصرية واليونانية والرومانية ، واللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية واليهودية" . كما تنص المادة (٧٠) من ذات اللائحة على : "تختص اللجنتان ، كل فيما يخصه بالنظر فيما يتعلق بشئون الآثار ، وعلى الأخص الموضوعات الآتية
٤- تحديد الأراضى المطلوب إخضاعها وفقاً لأحكام المادة (٢٠) من القانون إذا ما توافرت بها شواهد أثرية بناءً على الدراسات التى يجريها المجلس" .

تقع المنطقة المطلوب إخضاعها بنجع الدير - مركز دار السلام بمحافظة سوهاج . حيث جاء بمحضر المعاينة فى ٢٠٢١/٢/١٧ وتأشيرة المساحة والأملاك ، أن المنطقة المطلوب إخضاعها تضم آثار ثابتة إلى جانب مظاهر أثرية واضحة على السطح ويرمز لها على الخريطة بحرف (أ) وهى أحد الجبانات الأثرية الهامة التابعة للإقليم الثامن من أقاليم مصر العليا وتبلغ مساحتها ٢٤٦٢٠٩٠ م^٢ بواقع (١٠٩ ف، ٢٣ ط، ٨٢٢ س) .

جاء بالمذكرة العلمية أن منطقة آثار نجع الدير التى يرمز لها على الخريطة بحرف (أ) تقع على الضفة الشرقية لنهر النيل وهى قرية صغيرة تبعد عن سوهاج حوالى ٤٠ كم ، والحافة الشرقية لجبل تلك القرية تحتوى على سلسلة من الجبانات المخصصة لإقليم "ثنى" التابع للإقليم الثامن من أقاليم مصر العليا وقد استخدمت هذه الجبانات منذ مرحلة الانتقال الأول وحتى عصر الدولة الوسطى، بالإضافة إلى بعض الدفنات التى ترجع للعصور المتأخرة ، وتعد تلك الجبانة مهمة جدًا لأنها تعطى فكرة عن تطور المقابر خلال عصور مختلفة فى منطقة واحدة، ولسوء الحظ عانى ذلك الموقع من أعمال المحاجر فى العصر الحديث ، ومن أول القائمين بأعمال الحفائر فى تلك المنطقة عالم الآثار "ريزنر" وما عثر عليه من آثار تم تقسيمه ما بين المتحف المصرى ومتحف جامعة كاليفورنيا ومتحف الفنون القديمة (بوسطن) ، وما ترك فى الموقع لا يزال يحتاج إلى حفائر وتسجيل ودراسة، تعتبر جبانة نجع الدير من أكبر الجبانات التى تضمن معلومات عن موظفى مرحلة الانتقال الأول وذلك من خلال لوحاتهم العديدة التى كانت توضع أمام آبار الدفن، ومن أهم مقابر الدولة القديمة بتلك الجبانة مقبرة twau ، ومقبرة mery ، حيث لقب كل منهما بلقب مشرف الكهنة وقد فقدت تلك الجبانة أهميتها فى الدولة الوسطى، حيث اكتشف عدد قليل من اللوحات من طراز فنى الدولة الوسطى والتى تعطى بذلك فكرة عن الاستخدام المحدود لتلك الجبانة فى ذلك التوقيت حيث استخدم صغار الموظفين مقابر أعادوا استخدامها فى تلك المرحلة، وانتقل كبار الموظفين إلى موقع آخر يسمى "تجع المشايخ" .

وإذ وافقت اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها بتاريخ ٢٧/٧/٢٠٢١ على إخضاع منطقة آثار نجع الدير مركز دار السلام بمحافظة سوهاج البالغ مساحتها ٢٤٦٢٠٩٠ م^٢ بواقع (١٠٩ ف، ٢٣ ط، ٢٣,٨٢٢ س) لأحكام المادة (٢٠) من قانون حماية الآثار .

لذلك

فقد أعد مشروع القرار المرفق ويتشرف السيد الدكتور الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار برفعه للفضل بالنظر وعند الموافقة بإصداره .

الأمين العام

للمجلس الأعلى للآثار

د/ مصطفى وزيرى



صورة الكروية لإيطاليا عند التناول
المكتب الأثري
الأمين العام

كشف الإحداثيات للأماكن

المجلس الأعلى للآثار
منطقة آثار سوهاج
قسم المساحة والأماكن

كشف إحداثيات الموقع (أ)

كشف إحداثيات بالأرض المطلوب إخضاعها لقانون حماية الآثار بقرية نجع الدير -
مركز دار السلام - سوهاج .

م	شرقيات - E	شماليات - N
١	٧٠٥١٠٠	٤٠٧٧٠٠
٢	٧٠٤٩٧٥	٤٠٧٥٠٠
٣	٧٠٤٩٢٩	٤٠٧٤٩٥
٤	٧٠٤٧٧٠	٤٠٧٦٤٠
٥	٧٠٤٧٢٠	٤٠٧٢١٥
٦	٧٠٤٦٥٠	٤٠٧٢٢٠
٧	٧٠٤٤٩٠	٤٠٧٤١٥
٨	٧٠٤٠٨٥	٤٠٧٦٥٥
٩	٧٠٤٤٧٠	٤٠٨٢٢٠

المجلس الأعلى للآثار
منطقة آثار سوهاج
قسم المساحة والأماكن

كشف الإحداثيات
للموقع
بقرية نجع الدير
مركز دار السلام - سوهاج

س ط ف
المسطح = ٨٢٢٠٩٠ ٢٢ ٢٩

المساحة = ٤٦٢٠٩٠

٤٠٠ ص.م/م
٤٠٠ ص.م/م
٤٠٠ ص.م/م

مدير أملاك آثار مصر العليا
أ. حسين الأمير

مدير أملاك آثار سوهاج
أ. السيد مصطفى صديق

٤٠٠ ص.م/م
٤٠٠ ص.م/م
٤٠٠ ص.م/م

٢٧-١
١٠٨



محافظة البحيرة

قرار رقم ٣٨٩ لسنة ٢٠٢١

الصادر بتاريخ ٢٠٢١/٣/٨

محافظ البحيرة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛
وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن البناء ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠١١ بحل المجالس الشعبية المحلية ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٤٦٠ لسنة ٢٠١٦ بشأن اعتماد المخطط الاستراتيجى لمركز ومدينة شبراخيت والمعدل بالقرار رقم ٦٠١ لسنة ٢٠٢٠ ؛
وعلى القرار رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٦ بشأن اعتماد الخرائط المساحية للأبنية المخالفة لبعض المناطق بمدينة شبراخيت والمعتمدة من الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بالقاهرة ومن ضمنها منطقة (بحرى المساكن الشعبية) ؛
وعلى القرار رقم ١٣٦٤ لسنة ٢٠١٤ باعتماد للمنطقة المستبعدة من القرار رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٦ بمدينة شبراخيت ؛
وعلى محضر اجتماع اللجنة المشكلة بقرار المحافظة رقم ١٠٩٣ لسنة ٢٠١٦ لمراجعة التخطيط التفصيلى لمناطق ومدن المحافظة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٢/٩ والمنتهى إلى " الموافقة على السير فى إجراءات اعتماد مشروع خريطة تعديل المخطط التفصيلى للمنطقة المستبعدة من القرار رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٦ والذى تم اعتماده بقرار المحافظة رقم ١٣٦٤ لسنة ٢٠١٤ تأكيداً ونفاذاً للحكم القضائى الصادر فى الدعوى رقم ١١٢٠٢ لسنة ١٤ اق من محكمة القضاء الإدارى بالبحيرة وبما يتفق مع أحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما وإلغاء كل ما يتعارض معه من قرارات على أن يتم عرضه على السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء للموافقة عليه نظراً لحل المجالس الشعبية نزولاً على أحكام المادة (١٣٣) من قانون الإدارة المحلية " ؛
وعلى ما ارتأيناه للصالح العام ؛

قرار :

(المادة الأولى)

يعتمد مشروع خريطة تعديل المخطط التفصيلي للمنطقة المستبعدة من القرار رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٦ المعتمدة بالقرار رقم ١٣٦٤ لسنة ٢٠١٤ ونفاذاً للحكم القضائي الصادر في الدعوى رقم ١١٢٠٢ لسنة ١٤ اق من محكمة القضاء الإداري بالبحيرة ووفقاً لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والقرارات الصادرة والمنظمة لذلك .

(المادة الثانية)

تعتبر المساحات الملونة باللون الأحمر على المخطط التفصيلي المرفق زوائد تنظيم ما لم يثبت ملكيتها لأحد والمساحات الملونة باللون الأصفر ضوائع تنظيم فيما زاد عن الارتداد القانوني .

(المادة الثالثة)

على الوحدة المحلية لمركز ومدينة شبراخيت نشر القرار بالوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره ، ويلغى كل ما يتعارض معه من قرارات وعلى أن يعرض على السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء للموافقة عليه .

محافظ البحيرة

لواء/ هشام عبد الغنى أمينة

محافظة البحيرة

الوحدة المحلية لمركز ومدينة شبراخيت

الإدارة الهندسية - التخطيط العمراني

خريطة تعديل المخطط التفصيلي للمنطقة المستبعدة
من القرار رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٦ والمعتمدة بالقرار رقم ١٣٦٤
لسنة ٢٠١٤ وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى
رقم ١١٢٠٢ لسنة ١٤ ق والمرموز لها بالرموز (أ-ب-ج-د-هـ-و-١)
والمحددة بالحدود التالية

الحد النهرى / كتلة سكنية قامة
الحد القبلى / شارع عزيز المصرى
الحد الشرقى / شارع أبو بكر السديقى
الحد الغربى / شارع مينا العميد النافذة ببلدية مدرسة شبراخيت الثانوية
استعمالات الاراضى

سكنى	خط تنظيم الشوارع عرض ٦م فأكثر
سكنى مقترح	ضوايح تنظيم
خدمات دينية	زوايح تنظيم مالم تثبت ملكية خاصة لها
مبانى قامة ومعتمدة بالقرار رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٦م	

المرافق

* اعمدة كهرباء
- - - - - خط صرف صحى
- - - - - خط مياه

الاشتراطات التخطيطية والبنائية

- تطبيق احكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولوائحه التنفيذية وتعديلاتها بشأن البناء الموحد .
- يتم الالتزام بكتاب الامانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء رقم ٥٠٠٠٠٠٠٠ لسنة ٢٠٢٠ وتطبيق قرار المحافظة رقم ٨٣ لسنة ٢٠٢٠ لحين موافاة المحافظة بالاشتراطات التخطيطية والبنائية الجديدة لضبط العمران .
الوحدة المحلية لمركز ومدينة شبراخيت

القائمين على اعمال الرفع
١/ محمد محمود نصار
١/ هشام عبد الحميد

رئيس قسم التخطيط العمرانى
د/فاطمة مطرف

مدير الادارة الهندسية
م/ معديا الويل

رئيس الوحدة المحلية لمركز ومدينة شبراخيت
لواء / وعيد العطارى
يعتمد

م. تخطيط صناعى
د. عمر الامام
م. منال عبدالمقدم السيد

مدير عام الادارة العامة
للتخطيط والتنمية العمرانية
م. منال عبدالمقدم السيد

المسيد اللواء
هشام عبد الغنى امنية
محافظة البحيرة

مقياس

الهيئة العامة للرقابة المالية

قرار رقم ٣٠٨ لسنة ٢٠٢٢

بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٤

بشأن تعديل المادة (٢١) من النظام الأساسي

للمجموعة المصرية لتأمين المسؤولية المدنية عن أخطار أعمال البناء

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة

على التأمين فى مصر ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية

غير المصرفية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي

للهيئة العامة للرقابة المالية ؛

وعلى قرار الهيئة رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٠٣ بإنشاء المجموعة المصرية لتأمين

المسؤولية المدنية عن أخطار أعمال البناء وقيدها بالسجل المعد لذلك بالهيئة تحت

رقم (٦) ؛

وعلى قرار الهيئة رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن اعتماد النظام الأساسي

الجديد للمجموعة ؛

وعلى قرار الجمعية العامة للمجموعة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة المركزية لتأسيس وترخيص الشركات المعدة فى هذا الشأن ؛

قرار :

المادة ١ - يستبدل بنص المادة (٢١) "الحساب المشترك" من النظام الأساسى

للمجموعة النص التالى :

المادة (٢١) "الحساب المشترك" :

تقوم المجموعة بإعداد حساب مشترك يتضمن الأقساط موزعة حسب الحصص مخصصا منها ما تم سداه للأعضاء والمصروفات بكافة أنواعها والتعويضات وفى حالة تحقق عجز يلتزم كافة الأعضاء بسداد العجز فى موعد أقصاه (٣٠ يومًا) من تاريخ إخطارها به على أن يتم ذلك على فترات ربع سنوية وإبلاغها للأعضاء مع اتخاذ ما يلزم من إجراءات فى هذا الخصوص .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

د/ محمد عمران



محافظة القاهرة - مديرية التضامن الاجتماعى

إدارة الجمعيات

قرار توفيق أوضاع

الجمعية الخيرية لمساعدة الأسرة لأهالى رملة بولاق

المقيدة برقم (١٧٦٧) بتاريخ ١٩٧٣/٤/٥

مدير مديرية التضامن الاجتماعى بالقاهرة

بعد الاطلاع على قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلى الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٥ للجمعية الخيرية لمساعدة الأسرة لأهالى رملة بولاق بشأن الموافقة على توفيق الأوضاع طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية ؛
وعلى الطلب المقدم من السيد/ عبد العزيز محمد المفوض عن الجمعية الخيرية لمساعدة الأسرة لأهالى رملة بولاق لتوفيق الأوضاع ورقياً وإلكترونياً بمديرية التضامن الاجتماعى بالقاهرة ؛

وعلى المذكرة المعروضة من إدارة الشؤون القانونية بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣ ؛
وبناءً على موافقة السيد مدير المديرية بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣ بشأن الموضوع الموضح فيما بعد ؛

قرر :

(المادة الأولى)

توفيق أوضاع الجمعية الخيرية لمساعدة الأسرة لأهالى رملة بولاق طبقاً لأحكام

القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية على النحو التالى :

رقم القيد : (١٧٦٧) .

والتابعة لإدارة : بولاق الاجتماعية .

تاريخ وسنة القيد : ١٩٧٣/٤/٥

الرقم المميز الخاص بالمنظومة الإلكترونية : (٢٢٠١١٠٠٥٩٠٩٢٧٧) .
عنوان مركز إدارتها : دار مناسبات رملة بولاق خلف بلوك ٢٩ مساكن
رملة بولاق .

مجالات عمل الجمعية :

- ١- المساعدات والخدمات الاجتماعية "مجال العمل الرئيسى" .
 - ٢- خدمات ثقافية وعلمية ودينية .
 - ٣- حماية المستهلك .
- نطاق عمل الجمعية : على مستوى الحى .
- تدار الجمعية بواسطة مجلس إدارة مكون من : (سبعة) أعضاء وفقاً لما هو وارد
بلائحة النظام الأساسى .
- حل الجمعية وأبلولة أموالها : طبقاً لما ورد بلائحة النظام الأساسى
للجمعية لـ (صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية) .

(المادة الثانية)

تلتزم الجمعية بما ورد بلائحة نظامها وبما لا يخالف أحكام قانون تنظيم ممارسة
العمل الأهلى الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية .

مدير المديرية

أ/ أحمد عبد الرحمن



محافظة القاهرة - مديرية التضامن الاجتماعى

إدارة الجمعيات

قرار توفيق أوضاع

الجمعية الخيرية لأبناء مركز السنطة بالغربية المقيمين بالقاهرة وذويهم

المقيدة برقم (٤٤٩٣) بتاريخ ١٩٩٨/٢/٣

مدير مديرية التضامن الاجتماعى بالقاهرة

بعد الاطلاع على قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلى الصادر بالقانون رقم ١٤٩

لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٩

للجمعية الخيرية لأبناء مركز السنطة بالغربية المقيمين بالقاهرة وذويهم بشأن الموافقة

على توفيق الأوضاع طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى الطلب المقدم من السيد/ فايق كمال محمود منصور المفوض عن الجمعية

الخيرية لأبناء مركز السنطة بالغربية المقيمين بالقاهرة وذويهم لتوفيق الأوضاع

ورقياً وإلكترونياً بمديرية التضامن الاجتماعى بالقاهرة ؛

وعلى المذكرة المعروضة من إدارة الشؤون القانونية بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٣ ؛

وبناءً على موافقة السيد مدير المديرية بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٤ بشأن الموضوع

الموضح فيما بعد ؛

قرر :

(المادة الأولى)

توفيق أوضاع الجمعية الخيرية لأبناء مركز السنطة بالغربية المقيمين بالقاهرة

وذويهم طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية على النحو التالى :

رقم القيد : (٤٤٩٣) .

والتابعة لإدارة : عين شمس .

تاريخ وسنة القيد : ١٩٩٨/٢/٣

الرقم المميز الخاص بالمنظومة الإلكترونية : (٢٢٠١١٠٠٠٣٠٠٦٦٣) .

عنوان مركز إدارتها : ٣٤ شارع متحف المطرية - مساكن الحلمية - عين شمس .

مجالات عمل الجمعية :

١- ميدان المساعدات الاجتماعية " مجال العمل الرئيسى" .

٢- ميدان الخدمات الثقافية والعلمية والدينية .

نطاق عمل الجمعية : على مستوى الجمهورية .

تدار الجمعية بواسطة مجلس إدارة مكون من : (٧) أعضاء وفقاً لما هو وارد

بلائحة النظام الأساسى .

حل الجمعية وألولة أموالها : طبقاً لما ورد بلائحة النظام الأساسى

للجمعية لـ (صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية) .

(المادة الثانية)

تلتزم الجمعية بما ورد بلائحة نظامها وبما لا يخالف أحكام قانون تنظيم ممارسة

العمل الأهلى الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية .

مدير المديرية

أ/ أحمد عبد الرحمن



وزارة التضامن الاجتماعى

الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى بالدقهلية

الإدارة العامة للتقيد والتصاريح

قرار قيد

جمعية شباب دملاش الخيرية

رئيس الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى

بعد الاطلاع على قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلى الصادر بالقانون رقم ١٤٩

لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

قيد جمعية شباب دملاش الخيرية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٩

لسنة ٢٠١٩ تحت إشراف الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى

برقم (٢٢١٠١٠٠٤٤٠٨٥٥٤) .

مجالات عمل الجمعية :

المساعدات الاجتماعية - الخدمات التعليمية - رعاية الطفولة والأمومة -

الخدمات الثقافية والعلمية والدينية - الفئات الخاصة والمعاقين - حماية البيئة

والمحافظة عليها - التنمية الاقتصادية - حماية المستهلك - الخدمات الصحية .

نطاق العمل الجغرافى للجمعية : (جمعية محلية) .

السنة المالية : تبدأ السنة المالية للجمعية من أول يوليو حتى نهاية يونيو

من كل عام .

حل الجمعية وأيلولة أموالها : طبقاً لما ورد بلائحة النظام الأساسى
(جمعية تنمية المجتمع المحلى بدملاش المقيدة برقم ٢٣٠٩ - محافظة الدقهلية) .

(المادة الثانية)

تلتزم الجمعية بنشر قيد ملخص النظام الأساسى لها بجريدة الوقائع المصرية ،
وبالموقع الإلكتروني الخاص بها إن تيسر .

مدير مديرية
التضامن الاجتماعى بالدقهلية
(**إمضاء**)



صورة إلكترونية لأبواب الأميرية
المطابح الأميرية

وزارة التضامن الاجتماعى

الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى بالدقهلية

الإدارة العامة للتقيد والتصاريح

قرار قيد

جمعية تنمية المجتمع المحلى بقرية النيل

رئيس الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى

بعد الاطلاع على قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلى الصادر بالقانون رقم ١٤٩

لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

قيد جمعية تنمية المجتمع المحلى بقرية النيل طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٩

لسنة ٢٠١٩ تحت إشراف الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى

برقم (٢٢١٠١٠٠٣٤٠٨٠٨٨) .

مجالات عمل الجمعية :

المساعدات الاجتماعية - رعاية الطفولة والأمومة - الخدمات الثقافية والعلمية

والدينية - حماية البيئة والمحافظة عليها - الخدمات الصحية - التنمية الاقتصادية -

الخدمات التعليمية .

نطاق العمل الجغرافى للجمعية : (جمعية محلية) .

السنة المالية : تبدأ السنة المالية للجمعية من أول يوليو حتى نهاية يونيو

من كل عام .

حل الجمعية وأيلولة أموالها : طبقاً لما ورد بلائحة النظام الأساسى
(جمعية تنمية المجتمع المحلى بجالية الكبرى المقيدة برقم ٩٠٠ - محافظة الدقهلية) .

(المادة الثانية)

تلتزم الجمعية بنشر قيد ملخص النظام الأساسى لها بجريدة الوقائع المصرية ،
وبالموقع الإلكتروني الخاص بها إن تيسر .

مدير مديرية
التضامن الاجتماعى بالدقهلية
(**إمضاء**)



صورة إلكترونية لأبطالها عند التناول
المطابح الأميرية

وزارة التضامن الاجتماعى

الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى بالدقهلية

الإدارة العامة للتقيد والتصاريح

قرار قيد

جمعية أنصار السنة المحمدية بقرية برهام

رئيس الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى

بعد الاطلاع على قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلى الصادر بالقانون رقم ١٤٩

لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

قيد جمعية أنصار السنة المحمدية بقرية برهام طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٩

لسنة ٢٠١٩ تحت إشراف الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى

برقم (٢٢١٠١٠٠١٦٠٦٢٥٩) .

مجالات عمل الجمعية :

المساعدات الاجتماعية - رعاية الطفولة والأمومة - الخدمات الثقافية والعلمية

والدينية - الخدمات التعليمية - حماية البيئة والمحافظة عليها - الخدمات الصحية -

التنمية الاقتصادية .

نطاق العمل الجغرافى للجمعية : (جمعية محلية) .

السنة المالية : تبدأ السنة المالية للجمعية من أول يوليو حتى نهاية يونيو

من كل عام .

حل الجمعية وأيلولة أموالها : طبقاً لما ورد بلائحة النظام الأساسى
(جمعية أنصار السنة المحمدية بزيان المقيدة برقم ١٥٦١ - محافظة الدقهلية) .

(المادة الثانية)

تلتزم الجمعية بنشر قيد ملخص النظام الأساسى لها بجريدة الوقائع المصرية ،
وبالموقع الإلكتروني الخاص بها إن تيسر .

مدير مديرية
التضامن الاجتماعى بالدقهلية
(**إمضاء**)



صورة إلكترونية لأبواب الأميرية
المطابح الأميرية

وزارة التضامن الاجتماعى

الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى بالدقهلية

الإدارة العامة للتقيد والتصاريح

قرار قيد

جمعية تنمية المجتمع المحلى ببلقاس خامس

رئيس الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى

بعد الاطلاع على قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلى الصادر بالقانون رقم ١٤٩

لسنة ٢٠١٩ ولأئحته التنفيذية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

قيد جمعية تنمية المجتمع المحلى ببلقاس خامس طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٩

لسنة ٢٠١٩ تحت إشراف الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى

برقم (٢٢١٠١٠٠١٦٠٦٢٨١) .

مجالات عمل الجمعية :

المساعدات الاجتماعية - رعاية الطفولة والأمومة - التنمية الاقتصادية -

حماية البيئة والمحافظة عليها - الخدمات الصحية - الخدمات الثقافية والعلمية والدينية -

الخدمات التعليمية .

نطاق العمل الجغرافى للجمعية : (جمعية محلية) .

السنة المالية : تبدأ السنة المالية للجمعية من أول يوليو حتى نهاية يونيو

من كل عام .

حل الجمعية وأيلولة أموالها : طبقاً لما ورد بلائحة النظام الأساسى
(جمعية أنصار السنة المحمدية ببلقاس خامس المقيدة برقم ٧٥٢ - محافظة الدقهلية) .

(المادة الثانية)

تلتزم الجمعية بنشر قيد ملخص النظام الأساسى لها بجريدة الوقائع المصرية ،
وبالموقع الإلكتروني الخاص بها إن تيسر .

مدير مديرية
التضامن الاجتماعى بالدقهلية
(**إمضاء**)



صورة إلكترونية لأبواب الأميرية
المطابح الأميرية

وزارة التضامن الاجتماعى

الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى بالدقهلية
الإدارة العامة للتقيد والتصاريح

قرار قيد

جمعية رعاية العاملين بالإدارة الزراعية ببلقاس

رئيس الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى

بعد الاطلاع على قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلى الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

قيد جمعية رعاية العاملين بالإدارة الزراعية ببلقاس طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ تحت إشراف الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى برقم (٢٢١٠١٠٠٠٩٠٤١٠٧) .

مجالات عمل الجمعية :

المساعدات الاجتماعية - التنمية الاقتصادية - حماية البيئة والمحافظة عليها - الخدمات الثقافية والعلمية والدينية - رعاية الطفولة والأمومة - الخدمات التعليمية .
نطاق العمل الجغرافى للجمعية : (جمعية محلية) .
السنة المالية : تبدأ السنة المالية للجمعية من أول يوليو حتى نهاية يونيو من كل عام .

حل الجمعية وأصولها : طبقاً لما ورد بلائحة النظام الأساسى (جمعية فجر الإسلام الخيرية ببلقاس المقيدة برقم ٨٠٨ - محافظة الدقهلية) .

(المادة الثانية)

تلتزم الجمعية بنشر قيد ملخص النظام الأساسى لها بجريدة الوقائع المصرية ، وبالموقع الإلكتروني الخاص بها إن تيسر .

مدير مديرية

التضامن الاجتماعى بالدقهلية

(إمضاء)

وزارة التضامن الاجتماعى

الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى بالدقهلية

الإدارة العامة للتقيد والتصاريح

قرار قيد

جمعية تنمية المجتمع المحلى بشقرف

رئيس الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى

بعد الاطلاع على قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلى الصادر بالقانون رقم ١٤٩

لسنة ٢٠١٩ ولأئحته التنفيذية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

قيد جمعية تنمية المجتمع المحلى بشقرف طبقاً لأحكام القانون

رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ تحت إشراف الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلى

برقم (٢٢١٠١٠٠٢٤٠٧٣٥٨) .

مجالات عمل الجمعية :

المساعدات الاجتماعية - الخدمات الصحية - الخدمات التعليمية - رعاية

الطفولة والأمومة - الخدمات الثقافية والعلمية والدينية - الفئات الخاصة والمعاقين -

حماية البيئة والمحافظة عليها - التنمية الاقتصادية .

نطاق العمل الجغرافى للجمعية : (جمعية محلية) .

السنة المالية : تبدأ السنة المالية للجمعية من أول يوليو حتى نهاية يونيو من كل عام .

حل الجمعية وأيلولة أموالها : طبقاً لما ورد بلائحة النظام الأساسى (لجمعية تنمية المجتمع المحلى بالصريف الجوهري المقيدة برقم ٧٣٧ - محافظة الدقهلية) .

(المادة الثانية)

تلتزم الجمعية بنشر قيد ملخص النظام الأساسى لها بجريدة الوقائع المصرية ، وبالموقع الإلكتروني الخاص بها إن تيسر .

مدير مديرية

التضامن الاجتماعى بالدقهلية

(إضاء)



إعلانات الوزارات والهيئات والمصالح

الهيئة المصرية العامة للمساحة

الإدارة المركزية لشئون المساحة بالمناطق

مديرية المساحة بكفر الشيخ

(الصرف الحقلى)

(إعلان)

تعلن الهيئة المصرية العامة للمساحة - مديرية المساحة بكفر الشيخ أنها ستقوم بعرض الكشوف المشتملة على بيانات ونفقات إنشاء المصارف الحقلية المغطاة بمنطقة صرف زغول الثانية والمشتملة على بيانات توزيع هذه النفقات على المنتفعين بهذه المنطقة فى المدة من ٢٠٢٢/٦/١ إلى ٢٠٢٢/٦/١٥ بالأماكن التالية :

١- مقر الجمعية التعاونية الزراعية بقرى : (جمعية معديه مهدى وجمعية خليج قبلى وجمعية خليج بحرى وجمعية عرب الخليج إصلاح) - مركز مطوبس .

٢- مركز شرطة : مطوبس .

ولذوى الشأن الاطلاع على الكشوف المذكورة خلال المدة المحددة ويمكن لمن شاء التقدم بمعارضة فى قيمة النفقات خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ انتهاء مدة عرض الكشوف .

وفى حالة انقضاء مدة العرض والاعتراضات دون تقديم أية معارضات

أصبحت البيانات نهائية طبقاً للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤

الهيئة المصرية العامة للمساحة

الإدارة المركزية لشئون المساحة بالمناطق

مديرية المساحة بكفر الشيخ

(الصرف الحقلى)

(إعلان)

تعلى الهيئة المصرية العامة للمساحة - مديرية المساحة بكفر الشيخ أنها ستقوم بعرض الكشوف المشتملة على بيانات ونفقات إنشاء المصارف الحقلية المغطاة بمنطقة صرف زغول الثالثة والمشتملة على بيانات توزيع هذه النفقات على المنتفعين بهذه المنطقة فى المدة من ٢٠٢٢/٦/١ إلى ٢٠٢٢/٦/١٥ بالأماكن التالية :

١- مقر الجمعية التعاونية الزراعية بقرى : (جمعية بريدعة وجمعية عزب الغرب وجمعية وقف قبلى وجمعية وقف بحرى) - مركز مطوبس .

٢- مركز شرطة : مطوبس .

ولذوى الشأن الاطلاع على الكشوف المذكورة خلال المدة المحددة ويمكن لمن شاء التقدم بمعارضة فى قيمة النفقات خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ انتهاء مدة عرض الكشوف .

وفى حالة انقضاء مدة العرض والاعتراضات دون تقديم أية معارضا

أصبحت البيانات نهائية طبقاً للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠٢٢

٢٦٠٠٣ / ٢٠٢١ - ٢٠٢٢/٥/١٦ - ٩٧٤